

والجواب عنه قال بل قال الاستوى انما ذكرته هذا الاعتراض
وان كان واضح الطلاق لانه قد يخرج في صلبه من لا
حاصل له ولا فصح عن هذا السؤال التحفيف لا يرد
في تصنيف التكمي وهو سهل منه عفا الله عنه فان
الاستوى ذكر في اثارة تسمية سؤالا وجوابا بقوله
فان قيل اذا قدرنا ترك السجدة الاولى وطالنا بطول
الذي بعدها فلا يكون المتركة ثلاث سجرات فقط
قلنا هذا خيال فاسد فان العذر في تركها ما هو الا ترك
حسابا وما المأتي به في الحس وان كان يصل شرعا لتكون
اسما التقادير في ترجمتها السجدة اذ لو قلنا بهذا
الظاهر يلزم في كل صورة وخيل في جعل قولهم لو
سجرت فقط ان يعالانا اذ جعلنا المتركة من غير
الاولى هذه السجدة الثانية ما قاله الاصحاب فيكون قيام
الركعة الثانية رويها غير ذلك مع عدم السجدة باحلال
وهذا في الركعة الثالثة مع الرخصة وخيل في كون
المتركة هو سجرة فقط بل هو عام من الاركان ولهذا
تدرك السجدة الواحدة لا يصح ارجاعها على هذا الحال

وما ذكره

وما ذكرته وان كان واضح الطلاق لانه قد يخرج في صلبه
من لا حاصل له ولا فصح عن هذا السؤال التحفيف انما
ذكره في تصنيف التكمي كما في الاستوى بخبره ومن
شرح المفاهيم لم نقله حله في التبريد وقت عليه
من نسخ شرح المفاهيم للاستوى وكذلك في كتابه
غيره نقلا عنه وقد عرض القليوبي بالاعتراض على
الرمي بقوله وما قيل ان الاستوى ذكر الاعتراض في
غيره وهو وعده بقوله عليه انتهى وهو ان ذلك اذ مراد
الاستوى بالسؤال وهو قوله فان قيل الخ لا ما فهمه على
من اصل الاعتراض قنينا وقد طار المقيد بالظاهر
على هذا المسئلة والركبة في التوجه للتابع السببي بولان
ذكره لا في ذلك مخلص وليست ارجعت في مرتبة التبيية
تساق في القصة فوقف الشيخ الامام يعني والى التقي السببي
على قوله في باب السهو

وما ذكره تارة سجرات ذكر وسط الصلاة تركه من
بجملها على خلاف الثاني عليه سجرات من سجرات
واختلاف اصحاب ذكر سجرات